« الدستور » الاردنية (١٠/٢٦) ، « أمت الديوان الملكي الهاشمي صباح أمس وفود شعبية تمثل شيوخ ووجهاء اللاجئين والنازحين من عشائر التركمان والصقر والبشاتوة والكعابنة والتياها من فلسطين المحتلة والضفة الغربية ... وقد خطب أحد رؤساء الوفود فقال : اننا نأبى ... ان يرعى حمى الضفتين سوى الحسين ... ان وحدة الضفتين حقيقة كرسها الواقع التاريخي » . وقد مضغ النظام هذا الاسلوب « الوفود الشعبية » طويلا في تاريخه حتى لم يبق منه غير حثالة .

وفي المقابل كانت المؤشرات الى حقيقة الموقف الشعبي في فلسطين الوسطى تتلاحق وتدل دلالة قاطعة على ان عهد الوصاية الهاشمية قد انتهى هناك . من هذه المؤشرات المذكرة التي بعث بها الى ياسر عرفات ١٨٠ شخصا ممن يحملون صفات تمثيلية في فلسطين الوسطى (ممثلو هيئات ونقابات ومجالس بلدية وشخصيات وطنية) طالبوا فيها بـ « التأكيد ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا العربي الفلسطيني حيثما وجد ورفض ادعاء أي جهة اخرى حق تمثيل أي جزء من هذا الشعب الواحد والتحدث باسمه » (نص المذكرة واسماء الموقعين في « النهار » ١٠/٢٨) . ومن هذه المؤشرات كذلك التصريح الذي ادلى به أحمد كمال السعدي ، رئيس بلدية جنين ، الى وكالة « يونايتدبرس » وقال فيه « ان ٩٠ بالمئة من العرب الذين يعيشون في الضفة الغربية التي تحتلها اسرائيل يفضلون ان تصبح منطقتهم تحت سلطة منظمة التحرير الفلسطينية على ان تعود الى الملك حسين » .

وفي مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في الرباط تمهيدا للقمة العربية السابعة تمكنت المنظمة من ان تترجم هذا الموقف الشعبي الى قرار عربي، عندما اتخذ المؤتمر قراره (في ١٠/٢٥) الذي نص على ما يلي : « ان أي ارض من فلسطين يتم تحريرها عن طريق ممارسة الصراع بأساليبه المختلفة تعود لاصحابها الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع التأكيد على حقه في اقامة سلطته الوطنية المستقلة على الارض التي يتم تحريرها ، وتقوم قوى المجابهة العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات وعلى كافة المستويات » . وطالب الوفد الاردني بحذف عبارة « تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وعندما صوت الجميع مؤيدين بقاء هذه العبارة سجل الوفد الاردني تحفظه (« النهار » ١٠/٢٦) . وقد ذكرت « وفا » (١٠/٢٥) « ان الوفد الاردني حاول تمييع جلسات المجلس والمماطلة بنفاد الوقت حتى لا ترفع ورقة العمل الفلسطينية الى مؤتمر القمة الا ان وفود سوريا ومصر واليمن الديمقراطية ، بطلب من الوفد الفلسطيني ، عمدوا الى قطع الطريق على التكتيك الاردني المكشوف ليجري التصويت علانية واستجابت رئاسة المجلس لهذا الضغط وأقرت ورقة العمل بالاجماع بتحفظ الاردن » .

كانت تلك جولة كسبتها المنظمة وناضلت لتكريسها في قمة الرباط العربية التي عقدت بين ٢٦ و٢٩ تشرين الاول ١٩٧٤ . وكان محور هذا النضال يدور حول نقطتين : وحدانية التمثيل الفلسطيني من واقع وحدة الشعب ، ومصير الارض الفلسطينية التي سوف يجلو عنها الاحتلال الاسرائيلي . أما الموقف الاردني من هاتين النقطتين فقد وضحهما حسين في الخطاب الذي القاه في جلسة مؤتمر القمة (١٠/٢٧) فقد أكد بالنسبة للنقطة الاولى انه لا يستطيع « التسليم بأن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل جموع الفلسطينيين الذين تواجدوا في المملكة الاردنية الهاشمية وأصبحوا من مواطني الدولة وجزءا كبيرا من شعبها في الضفتين ، وحملوا جنسيتها ، واندمجوا اندماجا عضويا في كل مناحي الحياة ودوائرها وميادينها ومؤسساتها ... ثم من هم هؤلاء المواطنون الذين سيفرزون من الانتماء للدولة التي أصبحوا هم من عناصر بنائها ؟ هل هم الفلسطينيون الذين وفدوا من غربي النهر الى شرقيه عام ١٩٢٤ عندما تحددت الرعويات وشاركوا في تأسيس الدولة ؟ أم هم الذين لجأوا عام ١٩٤٨ ...؟ أم هم الذين نزحوا عام ١٩٦٧ ...؟ أم هم المواطنون الذين يسكنون الضفة الغربية فحسب وليس الضفة الشرقية ، أم هم الفلسطينيون الذين تشملهم الجنسية الاردنية خارج حدود المملكة الاردنية الهاشمية ! » أما بالنسبة للنقطة الثانية فقد حدد حسين موقفه كما يلي : « ان الاردن سيواصل العمل من أجل الانسحاب الاسرائيلي الكامل من سائر الارض المحتلة وفي مقدمتها القدس ... من أجل تحديد